

دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي An analytical study of the repercussions of the emerging corona virus crisis on the global economy

ط.د. تامين عبد الكريم

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-
الجزائر،

a.tamine@centre-univ-mila.dz

د. حريد رامي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-
الجزائر،

r.harid@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر : اليوم / الشهر / السنة

تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

تاريخ الاستلام: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى تسليط الضوء على تاريخ الأوبئة الكبرى التي عرفتها البشرية والتعريف بجائحة كورونا، وكذا إبراز أهم التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد على الصعيد العالمي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمة الصحية لفيروس كورونا تحولت عبر عدة قنوات إلى أزمة اقتصادية؛ فبالرغم من أن آثار الجائحة لا تزال غير واضحة بشكل كبير إلا أنها تسببت في تدبذّب حركة التجارة العالمية، كما أدت إجراءات الوقاية المعتمدة من طرف معظم الدول إلى تقييد حركة النقل والسفر ما تسبب في خسائر معتبرة في قطاع النقل والسياحة، وقد شهدت الأسواق المالية كذلك اضطرابات حادة بسبب حالة عدم اليقين التي تشوب آفاق الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، الأزمة، التداعيات، الاقتصاد العالمي.

تصنيف JEL: N3, I15, I1, F01.

Abstract:

This study, based on the descriptive and analytical approach, aims to shed light on the history of the major epidemics known to mankind and to introduce the Corona pandemic, as well as highlight the most important economic repercussions of the Covid-19 crisis at the global level. This study concluded that the health crisis of the Coronavirus has transformed, through several channels, into an economic crisis; although the effects of the pandemic are still largely unclear, it caused fluctuation in global trade, and the preventive measures adopted by most countries have restricted the movement of Transport and travel have caused significant losses in the transport and tourism sector. Financial markets have also witnessed severe turmoil due to the uncertainty in the global economic outlook.

Keywords: Coronavirus, crisis, repercussions, global economy.

Jel Classification Codes: F01, I1, I15, N3.

I. تمهيد:

يشهد العالم تفشياً واسعاً لوباء خطير بداية من نهاية سنة 2019 يسببه فيروس كورونا المستجد، كان ينظر إليه عند بداية ظهوره على أنه مشكلة داخلية بحتة في الصين، حيث ساد الاعتقاد لدى حكومات الدول الأخرى أنه يمكن احتواء المرض والسيطرة عليه في المنطقة على غرار أنماط انتشار الأوبئة السابقة مثل السارس، لكن انتشار الفيروس بسرعة إلى مناطق أخرى من العالم أظهر خطورة هذا الوباء الذي تعتبره منظمة الصحة العالمية وباء عالمياً، ومع تزايد انتشار هذا الفيروس تحول الوباء إلى جائحة تعرف باسم جائحة كوفيد 19، ولقد تسببت هذه الجائحة في فقدان عدد هائل من الأرواح البشرية ناهيك عن تكبد الشركات لخسائر ضخمة، كما أدت إلى خسارة ملايين الأشخاص لوظائفهم، مما جعل صناع القرار في العالم يواجهون خياراً صعباً: فمصلحة الاقتصاد تتطلب رفع القيود عليه ولو تدريجياً لوقف التدهور الاقتصادي والذي تجسد في ضياع سنوات عديدة من العمل على تحقيق التنمية والرفاهية، بينما صحة المواطنين تقتضي فرض إجراءات وقيود على مختلف النشاطات للحد من انتشار الفيروس.

إشكالية الدراسة: تعتبر جائحة كورونا من أعنف الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي، فهذه الأزمة عبارة عن أزمة صحية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، حيث تسببت في إغلاق واسع النطاق على المستوى العالمي، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي أهم تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي ؟

أهمية الدراسة: إن إعلان حالة الطوارئ بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا من طرف منظمة الصحة العالمية ومختلف حكومات الدول، بالإضافة إلى مختلف المنظمات العالمية التي تهتم بالاقتصاد والتجارة والسياحة وغيرها من القطاعات، أوجب تسليط الضوء على الأزمة التي يمر بها العالم: فجائحة فيروس كوفيد 19 شكلت أزمة تتطلب الدراسة من حيث تداعياتها التي تجاوزت الآثار الصحية المباشرة للفيروس لتمس مختلف القطاعات الاقتصادية.

أدوات الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على بعض تقارير المنظمات والهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للتجارة لجلب الإحصائيات الحديثة والموثوقة، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المقالات العلمية ومواقع الانترنت لمراكز ومخابر بحث متخصصة في الميدان الاقتصادي.

أهداف الدراسة: يهدف البحث في إطار المنهج الوصفي التحليلي إلى التعريف بجائحة كوفيد 19 التي تسببت في دخول العالم في أزمة عميقة، والوقوف على أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بالاستناد إلى بعض الإحصائيات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة، ولغرض تحقيق أهداف البحث تم تقسيم هذا الأخير إلى محورين: تضمن المحور الأول لمحة عامة حول جائحة فيروس كورونا المستجد، وتناول المحور الثاني تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي.

أولاً: لمحة عامة حول جائحة فيروس كورونا المستجد

تمثل الجوائح تهديداً للبشرية على مر التاريخ؛ فلقد تسببت العديد من الأمراض والأوبئة في أزمات صحية خلفت فقدان عدد كبير من الأرواح البشرية، وامتدت آثارها إلى عدة جوانب اقتصادية واجتماعية، وتعتبر جائحة فيروس كورونا التي يشهدها العالم حالياً من أعنف الأزمات التي أدخلت العالم في ركود حاد.

1- التمييز بين الفاشية والوباء والجائحة

قبل البدء في التطرق إلى جائحة كورونا لا بد من التمييز بين بعض المصطلحات ذات العلاقة بالأمراض الوبائية والجوائح:

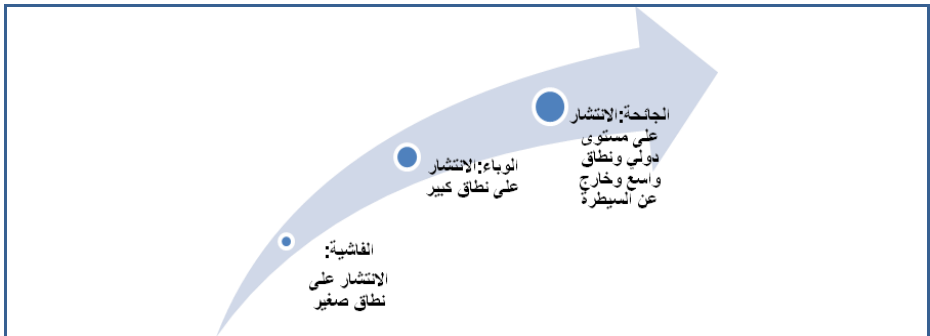
1-1- تعريف الفاشية (outbreak): تعرف الفاشية بأنها زيادة أعداد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة أو مجتمع معين عن العدد المتوقع، وقد تصنف حالة مرضية واحدة فقط أو عدد قليل من الحالات فاشية في حال حدثت في مجتمع يتوقع غياب المرض فيه نهائياً، أو في مجتمع غاب عنه المرض مدة طويلة، وقد تظهر الفاشية في عدة مجتمعات على نحو متزامن (ملكاوي، جوان 2020، صفحة 7).

2-1- تعريف الوباء (Epidemic): الوباء عبارة عن زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع في مجتمع معين كما هو الحال مع الفاشية، لكنه يمتد على رقعة جغرافية أوسع (ملكاوي، جوان 2020، صفحة 7)، وعند إسقاط التعريف على الأزمة الصحية التي نعيشها حالياً يتبين أنه عندما بدأت نتائج فحوصات أشخاص من خارج مدينة ووهان تظهر إيجابية للإصابة بعدوى فيروس كورونا الجديد، تأكد علماء الأوبئة أن المرض المتفشي ينتشر، وهي علامة محتملة على أن جهود الاحتواء لم تكن كافية أو جاءت متأخرة للغاية، لم يكن هذا غير متوقع؛ نظراً لعدم توفر علاج أو لقاح بعد، لكن حالات انتشار المرض في جميع أنحاء الصين تعني أن المرض المتفشي في ووهان قد تطور إلى وباء (S.B. Fischer, 2020).

3-1- تعريف الجائحة (Pandemic): تعبر الجائحة عن إصابة عدد كبير من الأشخاص في فترة معينة ولكن في منطقة جغرافية واسعة أو جميع أنحاء العالم (قندوز، جويلية 2020، صفحة 11)، والجائحة هي أعلى مستوى من الحالات الصحية العالمية الطارئة، وتدل على الأمراض المتفشية على نطاق واسع وتؤثر على العديد من مناطق العالم (S.B. Fischer, 2020).

والشكل الموالي يلخص مراحل تطور المرض ليصبح جائحة:

الشكل 1: مراحل تطور المرض ليصبح جائحة



المصدر: من إعداد الباحثين.

2- الجوائح عبر التاريخ

عرفت البشرية على مر التاريخ انتشار العديد من الأوبئة والجوائح، حيث اختلفت تداعياتها ومدة انحسارها، والجدول الموالي يبين أكبر الجوائح التي خلفت أكثر من مليون وفاة:

الجدول 1: أكبر الجوائح التي خلفت أكثر من مليون وفاة

الواقعة	بدايتها	نهايتها	أعداد الوفيات (مليون)
الموت الأسود	1331	1353	75
طاعون إشبيلية الكبير	1647	1652	02
جائحة الكوليرا الروسية	1852	1860	01
جائحة الإنفلونزا العالمية	1889	1890	01
جائحة التهاب الدماغ	1915	1926	1.5
الإنفلونزا الإسبانية	1918	1920	100
الإنفلونزا الآسيوية	1957	1958	02
إنفلونزا هونغ كونغ	1968	1969	01

المصدر: (جوردا، سينغ، و تيلور، 2020، صفحة 14).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (01) أن البشرية مرت بالعديد من الأوبئة على مر التاريخ، حيث شهد العالم على الأقل ثمانية جوائح كبيرة أفضت إلى أكثر من مليون حالة وفاة، ويعتبر الطاعون الأسود (1331-1353م) من بين الأزمات الكبرى من حيث حجم الخسائر في الأرواح البشرية، حيث قدر عدد المتوفين بسببه حول العالم بحوالي 75 مليون فردا، كما أن جائحة الأنفلونزا الإسبانية (1918-1920) تعتبر من أعنف الأزمات من حيث عدد الوفيات؛ والتي انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى في أوروبا والعالم مخلفة وفاة قرابة 100 مليون شخص.

وأما اقتصاديا فقد تسببت جائحة الأنفلونزا الإسبانية في انخفاض نمو إجمالي الناتج العالمي بستة نقاط مئوية، وانخفاض نمو الاستهلاك والإنفاق العام بثمانية نقاط، وتسبب مرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيم (سارس 2003) في خسارة ما نسبته 0.1% من إجمالي الناتج العالمي السنوي، وانخفاض إجمالي الناتج المحلي في الصين بما مقداره من نقطة إلى نقطتين مئويتين، وبالنسبة للتأثير الاقتصادي لمرض إنفلونزا الطيور (2003) فقد تسبب المرض في خسارة ما نسبته 0.1% من إجمالي الناتج العالمي السنوي، وما نسبته 0.4% من إجمالي الناتج السنوي في آسيا لوحدها، ويمر العالم حاليا بجائحة جديدة اندلعت شرارتها من الصين لتنتشر لباقي دول العالم تعرف بجائحة فيروس كورونا، ولعل أهم ما يميز هذه الجائحة مقارنة بالأوبئة السابقة هو تلك الإجراءات وتدابير الاحتواء واسعة النطاق والتي تم تطبيقها في معظم دول العالم بالتزامن، ما جعل عجلة النمو الاقتصادي العالمي وكأنها تتوقف فجأة، كما أن قنوات التأثير هذه المرة متعددة ومتشابكة تستدعي دراسات مفصلة لعلها تحمل في طياتها سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية بأقل التكاليف نحو الانتعاش مجددا (غبولي و توايتية، 2020، الصفحات 132-133).

3- التعريف بجائحة فيروس كوفيد 19

1-3- التعريف بفيروس كورونا المستجد: فيروس كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس)، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورونا المستجد ويطلق عليه كوفيد-19- (الأونروا، 2020، صفحة 4).

2-3- أعراض المرض الشائعة: تتمثل أعراض فيروس كوفيد-19- في الأعراض التنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات التنفس، وفي الحالات الأشد وطأة قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والفشل الكلوي وحتى الوفاة (منظمة الصحة العالمية، 2020)، وتزداد احتمالات إصابة المسنين والأشخاص الذين يعانون من مشكلات طبية أساسية مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب أو داء السكري، وقد توفي نحو 2% من الأشخاص الذين أصيبوا بالمرض، وينبغي للأشخاص الذين يعانون من الحمى والسعال وصعوبة التنفس التماس الرعاية الطبية (الجزيرة، 2020).

3-3- الجائحة والدخول في أزمة من نوع آخر

يواجه العالم في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد أزميتين متلازمتين لا يمكن الفصل بينهما وسط تزايد وتيرة أعداد الإصابات وارتفاع الوفيات، وتتمثل فيما يلي:

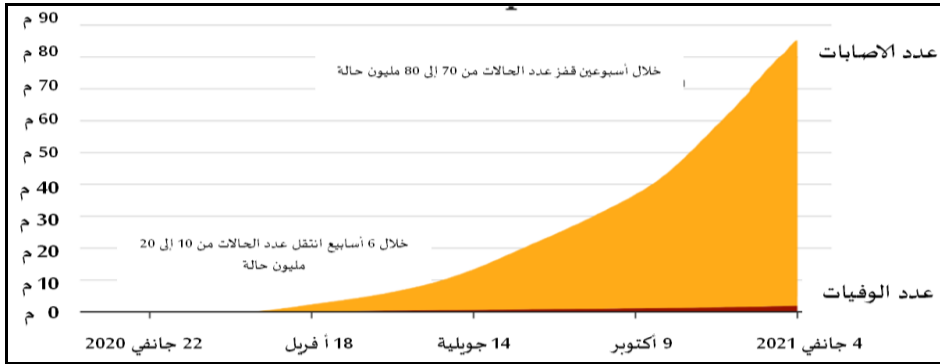
3-3-1- الأزمة الأولى: أزمة صحية

✓ مفهوم الأزمة الصحية: هي حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية، والتي لها آثار كبيرة على صحة المجتمع وخسائر في الأرواح والاقتصاد، قد تنجم عن الأمراض أو العمليات الصناعية أو سوء السياسات، حيث تعرف مدى خطورة وشدة الأزمة الصحية غالبا من خلال عدد الأشخاص المتضررين ضمن نطاق تغطيتها الجغرافية (عزاي، 2020، صفحة 148)، والعالم اليوم يعيش أزمة صحية حادة بسبب الانتشار الكبير للفيروس القاتل كوفيد 19، حيث تسعى حكومات مختلف الدول لوضع إجراءات وقائية للحد من زيادة عدد الوفيات والإصابات، وتسعى كذلك دول أخرى لتطوير لقاح فعال ضد هذا الفيروس للحد من انتشاره.

✓ تطور أزمة فيروس كورونا: تم تحديد فيروس كورونا المستجد للمرة الأولى في مدينة ووهان التابعة لإقليم هوبي في الصين أواخر شهر ديسمبر 2019، وخلال الفترة الممتدة بين 8 ديسمبر 2019 (تاريخ تسجيل الإصابة الأولى رسميا لدى السلطات الصينية) و31 ديسمبر 2019 تاريخ إبلاغ منظمة الصحة العالمية ببدء الفيروس بالانتقال، حيث انتشر الفيروس انتشارا واسعا في إقليم هوبي (أكثر من 380 إصابة مؤكدة)، وربما بدأت عملية نقله إلى أوروبا منذ تلك الفترة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 4)، وتطور الوضع الوبائي عالميا منذ نهاية شهر فيفري بظهور بؤرة الوباء في كل من كوريا الجنوبية، اليابان، سنغافورة، إيران وإيطاليا، وفي العاشر من شهر مارس 2020 تأثرت جميع دول الاتحاد الأوروبي بمرض كوفيد 19 (INSTITUT PASTEUR، 2020)، وخلال الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد 19 في الحادي عشر من شهر مارس، أدلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى تقييم مفاده أن عدوى كوفيد 19 ينطبق عليها وصف الجائحة (منظمة

الصحة العالمية، 2020)، ومنذ ذلك الحين والوباء يشهد انتشارا واسعا ومخيفا، والشكل الموالي يوضح تطور عدد حالات الإصابة بكوفيد-19- على مستوى العالم إلى غاية 04 جانفي 2020:

الشكل 2: تطور منحنى الاصابات بداء كوفيد-19- إلى غاية 04 جانفي 2020 (الوحدة مليون)



Source: (BBC News, 2020) .

انتقلت عدوى فيروس كورونا في أوائل شهر مارس من سنة 2020 من الصين إلى أوروبا والولايات المتحدة وباقي دول العالم، حيث نلاحظ من خلال الشكل (2) تسارع التزايد في أعداد الاصابات بداء كورونا المستجد، فلقد قفز عدد الحالات الاجمالية على المستوى العالمي من 10 إلى 20 مليون مصاب في ظرف 6 أسابيع بداية من شهر جويلية، وفي غضون أسبوعين بداية من شهر ديسمبر ارتفع عدد الحالات من 70 إلى 80 مليون مصاب. وحسب الاحصائيات المتاحة إلى غاية 07 جانفي 2021 فإن عدد الحالات المؤكدة على مستوى العالم تقدر بأكثر من 87 مليون إصابة مؤكدة، وعدد حالات الوفاة فاق 1.8 مليون وفاة، وتحمل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بحوالي 21 مليون إصابة مؤكدة و361 ألف حالة وفاة (The Center For Systems Science And Engineering at Johns Hopkins University, 2020)

2-3-3- الأزمة الثانية: أزمة اقتصادية

تؤثر الجوائح بشكل واسع النطاق في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى سببين :
 - لأن الإصابة بالمرض تكون واسعة الانتشار في حد ذاتها وتصيب العنصر البشري؛ هذا الأخير يعبر عن رأس المال البشري الذي يعتبر العنصر الفاعل في النشاط الاقتصادي.
 - لأن الإجراءات الوقائية كحظر السفر وإقفال الأسواق والأماكن العامة، بالإضافة إلى التوقف المؤقت في نشاط بعض المؤسسات وما ينجر عنه من تسريح اليد العاملة، والتراجع الحاد في كل من الطلب الكلي والاستهلاك والإنفاق العام، تؤدي بشكل عام إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ويلعب تكامل التجارة والأسواق بالإضافة إلى تنقل الأشخاص بين مختلف الدول إما للعمل أو السياحة دورا هاما في انتشار الصدمة الاقتصادية على الصعيد الدولي، وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وهي:
 ✓ **الترباط المالي:** طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي (غبولي و تواتية، 2020، صفحة 135)، ويعتبر أداء السوق المالية وثقة

المستهلك مرتبطين بقوة، حيث يبدو أن جائحة كورونا قد وجهت ضربة مباشرة وقوية لمستوى الثقة لدى المستهلك، مما يبقي المستهلكين في المنزل متخوفين من الإنفاق مستقبلا وربما متشائمين على المدى الطويل (Carlsson-Szlezakl, Reeves, & Swartz, 2020)؛

✓ **التبادل التجاري:** تؤثر الجائحة من خلال عرقلة الإمداد وتعطيل سلاسل التوريد، بالإضافة إلى إعاقة الإنتاج وإضعاف كل من الطلب والعرض العالميين، ما يؤدي بدوره إلى تقلص الطلب على الطاقة؛

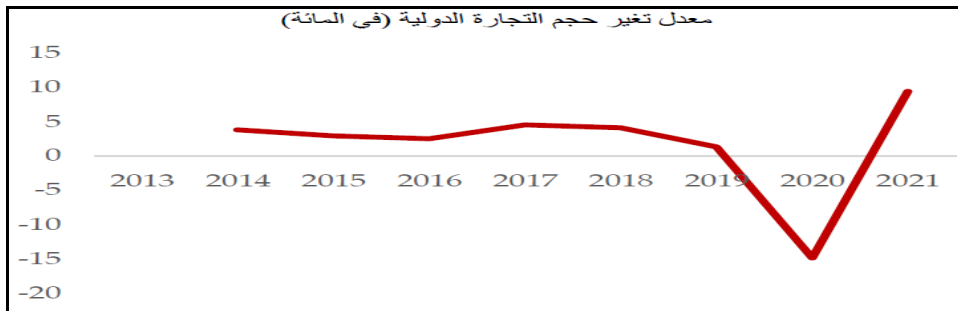
✓ **السياحة والنقل:** تؤثر الجائحة على كل من الطلب والعرض العالميين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول، وغلق العديد من المطارات حول العالم (غبولي و توايتية، 2020، صفحة 135).

ثانيا: تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي

أصبح من الواضح أن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي هي أشد وطأة من الكساد العظيم الذي انفجر عام 1929، فلأول مرة في التاريخ تواجه البشرية حالة من الإغلاق العام في جميع دول العالم، وتوقف النشاط الاقتصادي في القارات الخمس (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 20)، نوجز فيما يلي أهم انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي:

1-التجارة الدولية: تسبب فيروس كورونا المستجد بالفعل في اضطراب عميق في التجارة العالمية، مما أثر على العرض والطلب في الاقتصاد العالمي، حيث أمرت العديد من الحكومات بالإغلاق المؤقت لمواقع الإنتاج غير الضرورية، بينما اتخذت العديد من الشركات هذا الخيار طوعية أو ببساطة خفض الإنتاج بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الخاصة بهم (Gruzzczynski, 2020, p. 32)، وهو ما عمق من اتجاهات الركود التي يشهدها العالم سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وتتوقع منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة العالمية في السلع بسبب الجائحة بنسبة تتراوح ما بين 13% إلى 32% خلال سنة 2020، في حين من المتوقع تعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين 21% إلى 24% العام المقبل؛ شريطة تبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية والسيطرة على معدلات تفشي المرض (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 7)، والشكل الموالي يبين توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 وسنة 2021:

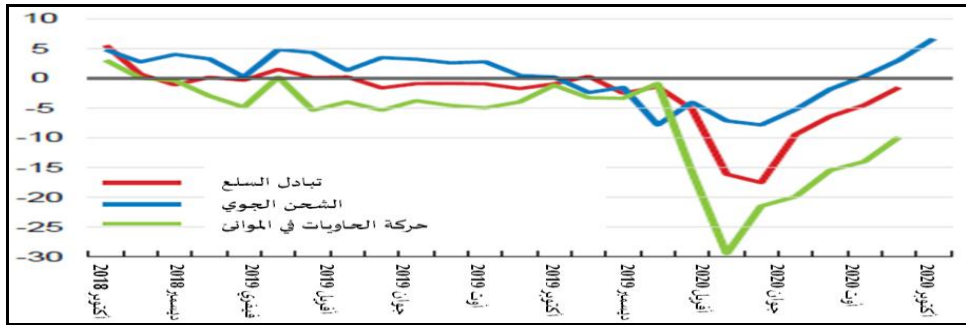
الشكل 3: توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 و سنة 2021



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020)

يتوقع أن تشهد سنة 2020 انخفاضا في المستوى الكلي لحجم التجارة الدولية بسبب جائحة كورونا، كما يمكن أن يسجل عام 2021 بداية التعافي في معدلات التجارة الدولية في حال انحسار الوباء، ولقد كان تأثير الوباء أكثر وضوحا في قطاع الخدمات الدولي (السياحة الدولية والنقل الجوي للركاب ونقل الحاويات) (Gruzczynski, 2020, p. 33)، والشكل التالي يوضح تطورات مؤشرات التجارة العالمية للسلع والشحن الجوي ونقل الحاويات:

الشكل 4: تطورات مؤشرات التجارة العالمية للسلع والشحن الجوي ونقل الحاويات



Source: (OCDE, 2020, p. 23).

من خلال الشكل رقم (4) يتبين أن حجم التجارة العالمية تقلص بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020، حيث عرفت تجارة البضائع انخفاضا بنسبة 16% عن مستواها السابق للجائحة، وانخفضت مستويات السياحة والسفر الدولي بشكل حاد، وانعكس الانتعاش في النشاط مع إعادة فتح الاقتصاد والتجارة وحركة موانئ الحاويات، ولا سيما في الصين وكوريا والعديد من الاقتصاديات الآسيوية الصغيرة مثل فيتنام، وقد ساعد ذلك في زيادة الطلب العالمي على الأتعة وغيرها من معدات الحماية الشخصية، وكذلك السلع اللازمة للعمل عن بعد بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات، كما أدى انتعاش الإنتاج الصناعي في الصين إلى زيادة الطلب على العديد من المواد الخام في البلدان المصدرة للسلع الأساسية (خاصة المعادن)، وانتعشت المقاييس المستندة إلى طلبات التصدير العالمية من أدنى مستوياتها في شهر أبريل ولكنها لا تزال بطيئة. كما ظل مستوى نقل الركاب والسفر جوا ضعيفين بشكل استثنائي، مما أدى إلى انخفاض عائدات التصدير في الاقتصاديات المعتمدة على السياحة (OCDE, 2020, p. 16)، حيث تقلصت قيمة الصادرات المرتبطة بالخدمات بنسبة 10.4% في الربع الأول من عام 2020 (مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019) في مجموعة مكونة من 37 دولة، والتي شكلت في عام 2019 حوالي ثلثي الصادرات العالمية للخدمات، ولقد شكلت السياحة 24% من الصادرات العالمية للخدمات في عام 2019، وانخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 44% في جميع أنحاء العالم خلال الفترة الممتدة بين جانفي وأفريل 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 (Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2020, p. 3)، وتوقع تقرير للأمم المتحدة عن التجارة السائدة حاليا في كل من السلع والخدمات أكبر انخفاضاً بكثير في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول، وتشير التقديرات إلى أن قيمة تجارة البضائع على أساس سنوي قد انخفضت بنسبة 18% في الربع الثاني، والتجارة في الخدمات بنسبة 21% في

نفس الفترة (UNCTAD, 2020, p. 15)، والجدول الموالي يوضح تغيرات في حجم التجارة العالمية للسلع خلال الفترة: ديسمبر 2019. ماي 2020:

الجدول 2: تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة: ديسمبر 2019 – ماي 2020

الواردات	الصادرات	
15.3-	18.3-	العالم
15.8-	22.7-	الاقتصاديات المتقدمة
15.8-	12.8-	الاقتصاديات النامية

Source: (Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2020, p. 2)

إن تداعيات جائحة فيروس كورونا لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي؛ نظرا للانتشار السريع للفيروس والتدابير التي اتخذتها الحكومات لاحتوائه، كإجراءات الإغلاق واسع النطاق للحدود وتعليق العديد من الأنشطة الإنتاجية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أنه من المتوقع أن تسجل الصادرات العالمية انخفاضا بنسبة 18.3%، بينما يتوقع أن تشهد الواردات العالمية انخفاضا يقدر بـ 15.8%، وستتضرر الاقتصاديات المتقدمة (-22.7%) أكثر من الاقتصاديات النامية (-12.8%)، في حين تبقى مستويات الواردات مماثلة للانخفاض في الواردات العالمية، وبالإضافة إلى الانعكاسات السابقة كان للجائحة تأثير واضح في تغير بعض المعاملات التجارية، نوجز بعضا منها فيما يلي:

1-1- تعطل سلاسل التوريد: كشف تفشي فيروس كورونا عن هشاشة سلاسل التوريد العالمية والتي تعني اعتماد العديد من الشركات على أنظمة مترابطة بشكل وثيق، ومع أن هذا النظام قد يكون مفيدا خلال الظروف العادية لدوره المحوري في تعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف؛ إلا أنه يسمح بوجود مساحة محدودة للغاية للمناورة في حالة الأزمات والاضطرابات، وقد تمتد التبعات عبر أقاليم جغرافية متنوعة؛ حيث يؤدي اضطراب سلسلة التوريد في إقليم جغرافي معين إلى إحداث تأخر في جزء آخر من السلسلة (محمود، ماي 2020، الصفحات 4-5)، ولقد كانت سلاسل القيمة العالمية هي القناة الرئيسية لنقل آثار جائحة كورونا إلى قطاع التجارة العالمية، فالإجراءات التي اتخذتها الصين في جانفي (الإغلاق المؤقت لمقاطعة هوبي والحدود الوطنية) تعني تعليق صادرات المدخلات للصناعات مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والأدوية والمستلزمات الطبية، وقد أجبر هذا المصانع في أمريكا الشمالية وأوروبا وبقية آسيا على الإغلاق لعدة أسابيع؛ لأنه لم يكن لديهم موردين بديلين باعتبار الصين هي المصدر الرئيسي للأجزاء والمكونات في العالم (تمثل 15% من الشحنات العالمية خلال عام 2018)، ومنذ شهر مارس 2020 أعادت الصين فتح اقتصادها تدريجيا واتخذت خطوات لتطبيع الصادرات، ومع ذلك تفاقم صدمة العرض الأولية على التجارة العالمية تدريجيا بسبب صدمة الطلب؛ نتيجة لتدابير الحد من انتشار فيروس كورونا المعتمدة في أوروبا ولاحقا في أمريكا الشمالية وبقية العالم (Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2020, p. 3).

وشهد الربع الأول من عام 2020 انخفاضا في الإنتاج الصناعي العالمي بنحو 6% مقارنة بالربع نفسه من العام السابق، تبع ذلك انخفاض أعمق في الربع الثاني من عام 2020 (أكثر من 11%)، ولقد كان هذا أكبر

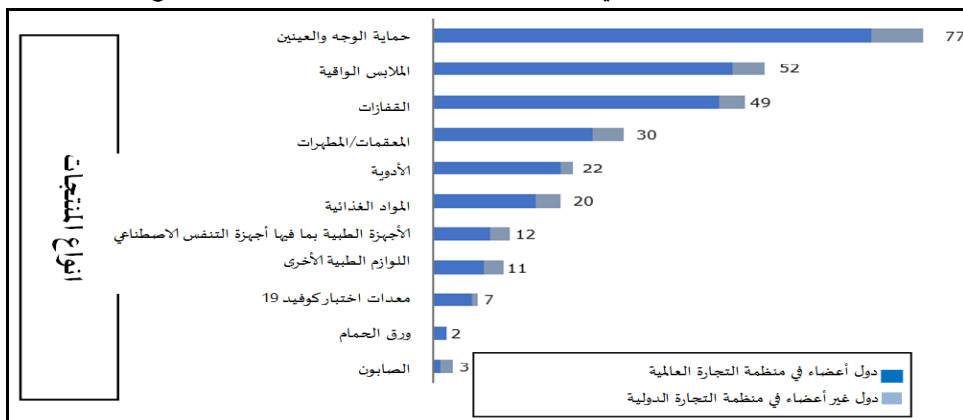
انخفاض في الإنتاج الصناعي العالمي منذ التراجع الذي حدث في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛ حيث انخفض الإنتاج في الربع الأول من عام 2009 بنسبة 14% (UNCTAD, 2020, p. 20)، ولقد كان التأثير على مختلف القطاعات الصناعية متفاوتا، حيث كان إنتاج السلع واللوازم الأساسية مثل المنتجات الغذائية والصيدلانية أقل تأثرا من الصناعات الأخرى، ولقد شهدت المنتجات الطبية المتعلقة بفيروس كوفيد 19 مثل معدات الحماية الشخصية، أجهزة التنفس، مقاييس الحرارة والمطهرات نموا مرتفعاً للغاية في الربع الثاني من عام 2020؛ وشهدت هذه المنتجات زيادة بنسبة 186% في شهر ماي 2020 أعلى من نفس الفترة من عام 2019، وعرفت بعض المنتجات غير الطبية مثل معدات المكاتب المنزلية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة نموا قويا في الربع الثاني من هذه السنة (UNCTAD, 2020, p. 16).

1-3- التجارة الإلكترونية: تعتبر الأسواق التقليدية أحد أسباب تسارع انتشار فيروس كورونا، ومن هنا كانت الأسواق الافتراضية بديلا عمليا وجيدا للأفراد، حيث يتيح لهم التسوق عبر الانترنت الحصول على كافة السلع المرغوبة من الأطعمة والخضروات والأدوات الصحية والأثاث المنزلي وغيرها من السلع، ويعتبر موقع أمازون من أكبر مواقع التسوق عالميا، ولقد شهد إقبالا كبيرا من المستخدمين حول العالم لشراء السلع عبر الانترنت، وهو الأمر الذي دفع الشركة للإعلان عن حاجتها لتوظيف مائة ألف موظف لتلبية الطلبات عبر الإنترنت، إقامة شركة علي بابا الصيني (Alibaba) ببناء نظام للبحث المباشر يتيح للمزارعين ترويج منتجاتهم عبر الانترنت بصورة مباشرة من خلال الفيديوها للمستهلكين (خليفة، أبريل 2020، صفحة 12)، وفي النصف الأول من شهر مارس 2020 زادت مبيعات التجارة الإلكترونية الإجمالية في البرازيل بنسبة 40% مقارنة بالنصف الأول من شهر مارس 2019، وصرح متجر التجزئة الصيني JD.com عن تحقيق نمو في المبيعات عبر الانترنت بنسبة 215% في فترة 10 أيام بين أواخر جانفي وأوائل فيفري 2020، وتوضح الأهمية المتزايدة للخدمات الإلكترونية والرقمية في عصر الوباء من خلال زيادة ثروات شركات التكنولوجيا الرائدة، فلقد ارتفعت قيم أسهم شركة أمازون بنسبة 64% و JD.com بنسبة 96% بتاريخ 22 سبتمبر 2020 (UNCTAD, 2020, p. 94)، وفي هذا السياق عانت شركات التجارة الإلكترونية من نقص حاد في القوى العاملة بسبب ارتفاع الطلبات على مبيعاتها، لذا اتجهت سلسلة متاجر التجزئة Hema التابعة لشركة علي بابا إلى اتباع خطة مبتكرة لمشاركة الموظفين؛ من خلال الاستعانة بأكثر من 3000 موظف مؤقتا من 40 مطعما وفندقا ودار سينما يعانون من الركود بسبب أزمة كورونا، وانضمت شركة التجارة الإلكترونية الصينية JD.com وكذلك سلسلة السوبر ماركت الأمريكية Walmart إلى الاتجاه نفسه؛ حيث وظفت هذه الأخيرة أكثر من 150 ألف موظف مؤقت مع تفشي فيروس كورونا (محمود، ماي 2020، صفحة 8).

1-4- وضع قيود على الصادرات: تسببت جائحة كوفيد 19 في صدمة هائلة في الطلب العالمي على المنتجات الطبية، وتعتمد هذه المنتجات إلى حد كبير على التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية التي غالبا ما كانت تخضع لضغوطات في شبكات التصنيع والنقل الدولي، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب حظر الصادرات والقيود التي فرضتها بعض الدول للتخفيف من النقص الحاد على المستوى الوطني. واعتبارا من منتصف شهر ماي، فرضت 85 دولة من جميع مناطق العالم بعض أشكال القيود والحظر على الصادرات وعلى المنتجات ذات الصلة بكوفيد 19، بما في ذلك 76 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية و 9 دول من خارج منظمة التجارة

العالمية (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 32). والشكل الموالي يبين عدد الدول التي قامت بفرض القيود على التصدير حسب نوع المنتجات:

الشكل 5: عدد الدول التي فرضت قيودا على عمليات التصدير حسب نوع المنتجات



Source : (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 32).

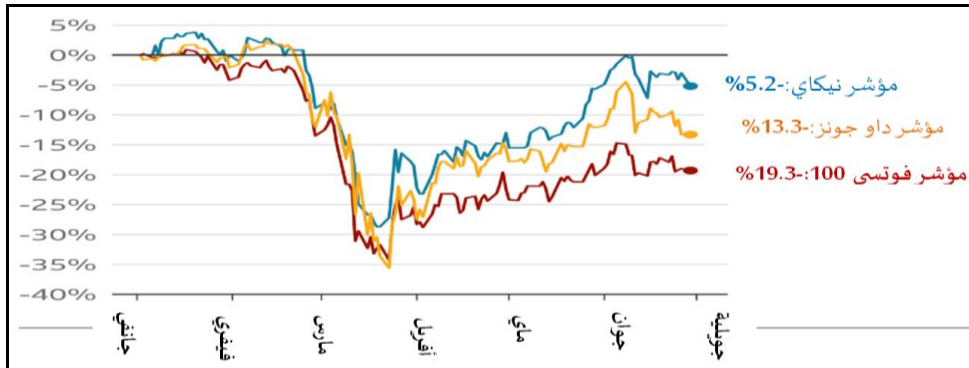
اتخذت القيود على الصادرات التي فرضتها مجموعة من الدول لمكافحة جائحة كورونا أشكالاً مختلفة، بما في ذلك حظر التصدير وإجراءات ترخيص التصدير، ولقد كان هناك تنوع كبير في أنواع المنتجات المتأثرة بهذه القيود، ونلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أن غالبية الإجراءات قد حدت من تصدير معدات الحماية الشخصية ضد فيروس كورونا؛ على غرار منتجات حماية الوجه والعين (77 دولة) والملابس الواقية (27 دولة) والقفايزات (49 دولة)، كما خضعت المطهرات والمستحضرات الصيدلانية والمواد الغذائية لقيود على التصدير ولكن بدرجة أقل.

2- التأثير على الأسواق المالية

تسود العالم اليوم في ظل انتشار جائحة فيروس كوفيد 19 أجواء من عدم اليقين، وفي ظل هذه الأوضاع تقوم الأسواق المالية بإعادة تسعير الفائدة بصورة حادة بالتزامن مع حدوث اضطرابات واسعة ومفاجئة في النشاط الاقتصادي، مما يسبب تفاقم التوترات المالية بسبب تزايد الهروب إلى الأصول الآمنة والاندفاع نحو السيولة، وارتفاع الضغوط على تكاليف الاقتراض وزيادة ندرة الائتمان، وقد يفضي ارتفاع البطالة إلى تزايد مخاطر التوقف عن السداد على نطاق واسع، وتراجع المقرضين عن توفير الائتمان بدافع القلق من عدم تمكن المستهلكين والشركات من السداد، ومن الممكن أن يقوم الوسطاء بتصفية ما بحوزتهم من أصول بأسعار بخسة مما يسفر عن تفاقم اضطرابات السوق، وقد يزداد حجم الآثار من خلال الروابط المالية الدولية، وقد تشهد البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي بصفة خاصة توقفاً مفاجئاً وعدم انتظام في أوضاع السوق (صندوق النقد الدولي، أبريل 2020، صفحة 2). وفي هذا السياق تسببت جائحة فيروس كورونا في ارتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين الاقتصادي عبر بلدان العالم، كمقياس التقلب في سوق الأسهم، حيث سجلت البورصات هبوطاً حاداً في الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، وشهدت طفرة في التقلب الضمني مع سعي المستثمرين الذين انتابهم القلق إلى إدخال المخاطر الناجمة عن الفيروس الجديد في استراتيجياتهم

الاستثمارية، وقد شهدت الأوضاع المالية تشديدا كبيرا؛ مما يعني أن الشركات تواجه ارتفاعا في تكاليف التمويل عند اللجوء إلى أسواق الأسهم والسندات، وهذا التشديد الحاد والمفاجئ في الأوضاع المالية يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد؛ لأن الشركات تؤجل قراراتها الاستثمارية والأفراد يؤجلون استهلاكهم عند الشعور بتراجع الأمان المالي، وفي ظل هذه الظروف يتبين أن للسياسة النقدية دورا هاما؛ فبإمكان البنوك المركزية اتخاذ إجراءات سريعة للمساعدة على تخفيف حدة هذا التشديد للأوضاع المالية عن طريق ضخ السيولة وتخفيض أسعار الفائدة (توبياس، 2020)، ونظرا لتداعيات الجائحة اضطرت مختلف الفاعلون الاقتصاديون إلى السعي للحصول على السيولة المالية في أسرع وقت ممكن ومهما كلف الأمر؛ وذلك من خلال تصفية ما يملكون من أصول في الأسواق، كما بدأت المجموعات الكبيرة والبنوك تعيد جميع أصولها من الخارج، فلقد شهدت مؤشرات داو جونز الأمريكي، فوتسي 100 البريطاني ونيكاي الياباني انخفاضات كبرى منذ بدء تفشي المرض في 31 ديسمبر 2019 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 30)، والشكل الموالي يوضح انعكاسات جائحة كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية:

الشكل 6: انعكاسات جائحة كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية (جانفي-جويلية 2020)



source : (Jones, Palumbo, & Brown, 2020).

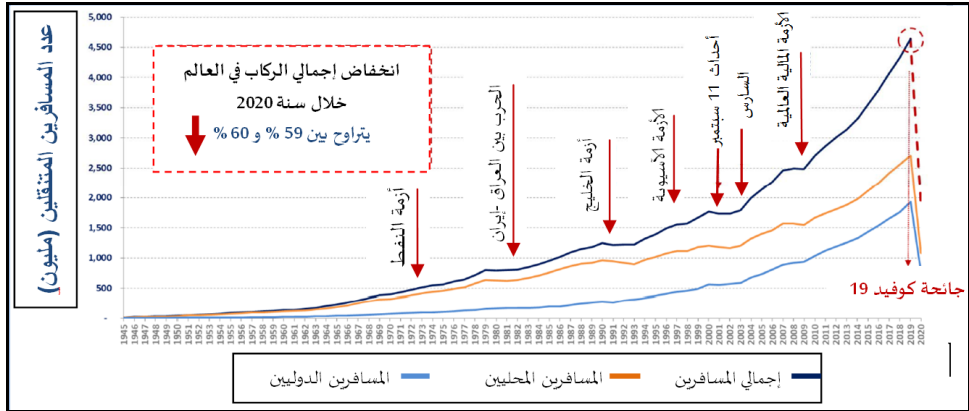
نلاحظ من خلال الشكل رقم (6) أن مؤشرات الأسهم العالمية قد شهدت انخفاضات كبرى بداية من شهر مارس 2020؛ وذلك بالتزامن مع إعلان منظمة الصحة العالمية أن وباء كوفيد 19 قد تحول إلى جائحة، فقد عرف كل من مؤشر داو جونز، فوتسي 100 ونيكاي أدنى مستوى مع نهاية شهر مارس (أكثر من 25%)، ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير في مستوى النمو الاقتصادي وحالة اللانقين والخوف الذي يتتاب المستثمرين من جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، وعليه قامت حكومات الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لدعم القطاعات الاقتصادية المتضررة ودعم القطاع الصحي، بالإضافة إلى ذلك خفضت البنوك المركزية في العديد من البلدان أسعار الفائدة من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي، حيث بدأ الاتجاه العام لمؤشرات أسواق الأسهم بالتحسن التدريجي، لكن بقيت في المستوى السالب؛ ففي نهاية شهر جوان 2020 سجل مؤشر فوتسي 100 انخفاضا يقدر بـ 19.3%، وانخفض مؤشر داو جونز بمقدار 13.3%، وشهد مؤشر نيكاي

انخفاضا قدره 5.2%، وبالفعل استعادت الأسواق العالمية منذ ذلك الحين بعض مكاسها بسبب الاجراءات المتخذة من طرف الحكومات، ولكن بعض المحللين حذروا من أنها قد تكون متقلبة حتى تهدأ المخاوف من انتشار موجة ثانية من الفيروس؛ مما يعكس عدم يقين المستثمرين بشأن المستقبل.

3- التأثير على قطاع السفر والسياحة

عقب انتشار فيروس كوفيد 19 في مختلف أنحاء العالم تم اتخاذ من مجموعة من الاجراءات الوقائية؛ من حظر للتنجوال وإغلاق للأماكن العامة كالمراكز التجارية والمتنزهات العامة والمدارس، كما تم أيضا تخفيض عدد الموظفين في أماكن العمل وتقييد حركة السفر بتخفيض عدد الرحلات وغلق للحدود الدولية، ويعتبر قطاع النقل من بين القطاعات الأكثر تأثرا بعواقب تفشي جائحة كورونا، إذ أن سبب وجود مؤسساته هو نقل الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء العالم، فهو يرتبط بشكل وثيق بقطاعات أخرى كقطاع السفر، السياحة، التجارة والأعمال... الخ، كما أنه يحفز الاقتصاد العالمي من خلال ربط مختلف مكوناته وضمان حركيته، والشكل الموالي يوضح تطور عدد المسافرين المستخدمين للنقل الجوي خلال الفترة: 1945-2020:

الشكل 7: تطور حركة الركاب في العالم خلال الفترة: 1945-2020

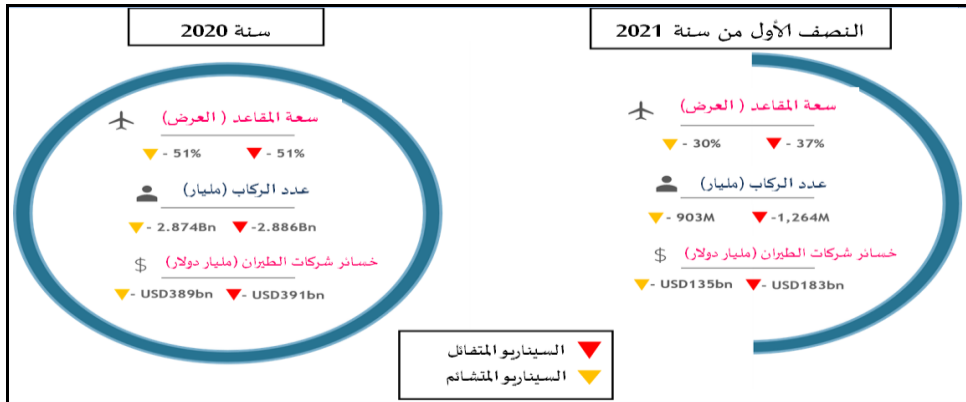


source : (ICAO, 2020, p. 6).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (7) أن عدد المسافرين المستخدمين للنقل الجوي في تزايد مستمر منذ سنة 1945 على الرغم من مرور العالم بعدة أزمات (أزمة النفط لسنة 1973، الحرب بين إيران والعراق، أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الأزمة المالية العالمية 2008)، غير أن أزمة كورونا تسببت في انهيار حاد وغير مسبوق في عدد المسافرين نتيجة غلق الحدود الدولية وتعليق الرحلات الجوية المحلية، حيث من المتوقع تسجيل انخفاض عام في عدد الركاب الجويين (الدوليين والمحليين) يتراوح بين 59% إلى 60% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وعليه ستتأثر شركات الطيران بشدة وستتحمل خسائر جد معتبرة، كما سيمر قطاع السياحة العالمية بأزمة عنيفة بسبب الأزمة الصحية العالمية والتدابير الوقائية التي أعاققت عملية الحركة السياحية والسفر.

3-1- التأثير على إيرادات شركات الطيران: ستتكدس شركات الطيران خسائر معتبرة وستراجع عائداات السياحة بنسب كبيرة، والشكل الموالي يبين تأثيرات جائحة كورونا على حركة النقل الجوي الدولية:

الشكل 8: أثر جائحة كورونا على قطاع النقل الجوي



source : (ICAO, 2020, p. 4).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (8) أن شركات الطيران المدني قد منيت بخسائر معتبرة بسبب وقف مختلف رحلات طيران الركاب حول العالم، وتتوقع منظمة الطيران المدني الدولي ما يلي: أولاً، توقعات سنة 2020 (جانفي - ديسمبر): انخفاض إجمالي بنسبة 51% من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران- انخفاض إجمالي بين 2874 إلى 2886 مليون مسافر- انخفاض بحوالي 389 إلى 391 مليار دولار أمريكي في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران؛ ثانياً، توقعات النصف الأول من عام 2021: انخفاض إجمالي يتراوح بين 30% إلى 37% من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران- انخفاض إجمالي بين 903 إلى 1264 مليون مسافر- تكبد خسارة في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران بحوالي 135 إلى 183 مليار دولار أمريكي.

2-3- التأثير على عائدات السياحة: تسببت جائحة كورونا في انخفاض حاد في عدد المسافرين بسبب القيود المفروضة على حركة التنقل، ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة ستترجم القيود المرتبطة بكوفيد 19 في الأشهر المقبلة إلى خسائر ضخمة لقطاع السياحة والقطاعات ذات الصلة، وحسب الدراسة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن قطاع السياحة هو أحد القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة (وفر قطاع السياحة حوالي 300 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم خلال سنة 2019)، ويتوقع أن ينخفض الطلب على السفر الدولي من 850 مليون إلى 1.1 مليار سائح دولي، وحجم خسائر يتراوح بين 1200 و 3300 مليار دولار للسياحة والقطاعات ذات الصلة (مثل الفنادق والمطاعم...) (Franceinfo, 2020)، والشكل رقم يبين نسب انخفاض عدد السياح الدوليين إلى غاية شهر أوت 2020:

الشكل 9: تطور مستويات الانخفاض الشهري لعدد السياح الدوليين خلال الفترة: جانفي-أكتوبر

2020



source : (World Tourism Organization, 2020).

تستمر قيود السفر التي تم فرضها استجابة لجائحة كورونا في التأثير على السياحة العالمية بشدة، وحسب معطيات الشكل رقم (9) يتبين أن عدد السياح الوافدين الدوليين بدأ بالانخفاض بشكل تدريجي بداية من شهر جانفي بالتزامن مع بداية ظهور الفيروس، حيث بلغ الانخفاض أعلى مستوياته خلال شهري أفريل (-96%) وماي (-97%) بسبب تشديد القيود على حركة السفر الدولي، ليتم تسجيل تحسن طفيف بداية من شهر جوان نتيجة لبداية رفع الحظر على حركة النقل الجوي بشكل تدريجي.

ولقد انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة 81% في شهر جويلية و 79% في شهر أوت، وهما أكثر الشهور ازدهاما في السنة (موسم الصيف في نصف الكرة الشمالي)، وبلغ الانخفاض في عدد السياح حتى شهر أوت قرابة 700 مليون سائح (مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019)، ويترجم ذلك إلى خسارة تقدر بـ 730 مليار دولار في الإيرادات (صادرات السياحة الدولية)، وهو ما يمثل أكثر من ثمانية أضعاف الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام 2008، ولا يزال الطلب على السفر ضعيفا إلى حد كبير بسبب عدم اليقين المستمر بشأن الوباء وانعدام الثقة، فلقد تم تسجيل انخفاض قدره 83% في عدد السياح الوافدين خلال شهر أكتوبر، ووفقا لأحدث الاتجاهات تتوقع منظمة السياحة العالمية انخفاضا إجماليا بنسبة 70% تقريبا لكامل عام 2020، وتتوقع مجموعة خبراء منظمة السياحة العالمية انتعاش السياحة الدولية في عام 2021؛ لا سيما في الربع الثالث، وبالنسبة لـ 20% من الخبراء يمكن أن يحدث هذا الانتعاش فقط في عام 2022، وينظر إلى قيود السفر على أنها العقبة الرئيسية أمام تعافي السياحة الدولية، وكذلك الاختفاء البطيء للفيروس وعدم وجود ثقة لدى المسافرين، كما لاحظ الخبراء عقبات رئيسية أخرى أمام الانتعاش؛ مثل عدم وجود استجابة متكاملة بين البلدان لضمان بروتوكولات منسقة، وتدهور البيئة الاقتصادية (ORGANISATION MONDIALE DU TOURISME, 2020).

II. الخلاصة:

فتح فيروس كورونا المستجد الباب أمام أزمة صحية واقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم، فالعالم يواجه حاليا ركودا حادا لم يشهده منذ أزمة الكساد الكبير بسبب الاجراءات الوقائية والتي

يطلق عليها الاغلاق الكبير، حيث تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية وبدرجات متفاوتة، ولقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تمثل الأوبئة تهديدا خطيرا للبشرية على مر التاريخ، وبالرغم من التقدم التكنولوجي والطبي الذي وصل إليه الإنسان في العصر الحديث فسيبقى هذا التهديد قائما مستقبلا، حيث كشفت أزمة كوفيد-19- على هشاشة المنظومة الصحية حتى في الدول المتقدمة، فلقد تسببت هذه الجائحة في فقدان حياة أكثر من مليون شخص على المستوى العالمي، وقد بلغ عدد حالات الإصابة المؤكدة حوالي 87 مليون حالة، وتم تسجيل أكثر من 1.8 مليون حالة وفاة إلى غاية 07 جانفي 2021؛

- بالإضافة إلى الآثار الصحية التي تخلفها الجوائح فإن تداعياتها تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسببت جائحة كوفيد 19 في دخول العالم في أزمة صحية امتدت تداعياتها لتصبح أزمة اقتصادية بامتياز؛ وذلك عبر قنوات الترابط المالي وتشابك التبادل التجاري، بالإضافة إلى حركة تنقل الأشخاص عبر الحدود؛

- خلفت جائحة كوفيد-19- ضررا كبيرا على مستويات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، وهو ما عمق من اتجاهات الركود التي يشهدها العالم، حيث تسببت إجراءات الاغلاق المؤقت لمواقع الانتاج وتخفيض ساعات العمل خاصة في الصين والدول الكبرى في تعليق الصادرات للمدخلات الصناعية لدول أخرى بالأخص ما تعلق منها بصناعة السيارات والالكترونيات، كما شهد الطلب على المنتجات الغذائية والصيدلانية ومعدات الحماية الشخصية انتعاشا ملحوظا، ولقد شهدت التجارة الالكترونية إقبالا كبيرا من طرف المستهلكين حول العالم، حيث عرفت شركات التجارة الالكترونية نموا معتبرا في المبيعات مما انعكس على زيادة ثروات هذه الشركات وارتفاع قيم أسهمها على غرار شركة أمازون؛

- شهدت الأسواق المالية اضطرابا حادا بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث انهارت أهم المؤشرات في الأسواق المالية لتصل إلى أدنى المستويات بسبب عدم اليقين والخوف الذي ينتاب المستثمرين بشأن المستقبل، كما أن الشركات تواجه ارتفاعا في تكاليف التمويل عند اللجوء إلى أسواق الأسهم والسندات، وهذا التشديد الحاد والمفاجئ في الأوضاع المالية يشكل عبئا ثقيلا على النشاط الاقتصادي؛

- يعتبر قطاع النقل من بين القطاعات الأكثر تضررا بعواقب تفشي الجائحة، فلقد تأثرت شركات الطيران العالمي بشدة مسجلة خسائر جد معتبرة تقدر بحوالي 390 مليار دولار، وعليه انتقلت الأزمة لتمس قطاع السياحة بسبب إجراءات غلق الحدود، ومن المتوقع تسجيل خسائر تقدر بحوالي 1200 إلى 3300 مليار دولار في قطاع السياحة والقطاعات الأخرى المرتبطة بها.

- الإحالات والمراجع:

1. اتحاد المصارف العربية. (أفريل، 2020). سيناريوهات تأثير جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي والعربي. مجلة اتحاد المصارف العربية (473)، الصفحات 20-23.
2. أحمد غبولي، و الطاهر توابتية. (سبتمبر، 2020). دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي -الأزمة العالمية 2020-. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20(العدد الخاص)، الصفحات 129-145.
3. أدريان توبياس. (16 مارس، 2020). الاستقرار النقدي والمالي أثناء تفشي فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 12 ديسمبر، 2020، من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/11/blog030920-monetary-and-financial-stability-during-the-coronavirus-outbreak>

4. الأونروا. (5 مارس، 2020). فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). تاريخ الاسترداد 10 ماي، 2020. من www.unrwa.org/.../health_awareness_on_coronavirus_covid-19_-_public_-_arabic.pdf
5. الجزيرة. (3 مارس، 2020). 40 سؤالاً عن فيروس كورونا...هذه إجاباتها. تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر، 2020، من <https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2020/3/3>
6. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (أفريل، 2020). وباء كورونا المستجد-نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي. تاريخ الاسترداد 04 ديسمبر، 2020، من <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/ACRPS-Report-on-COVID-19-Pandemic-April2020.pdf>
7. أوسكار جوردا، سانجي سينغ، و آلان تيلور. (جوليلة، 2020). الجوائح وتداعياتها الاقتصادية المطولة. مجلة التمويل والتنمية، 57(02)، الصفحات 12-15.
8. إيهاب خليفة. (أفريل 2020). كيف تغير التكنولوجيا إدارة الحياة اليومية خلال أزمة كورونا؟ أبوظبي: المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة.
9. جلال عزايز. (سبتمبر، 2020). قراءة في تداعيات الأزمة الصحية العالمية (covid 19) corona virus على قطاع السياحة والسفر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20(العدد الخاص)، الصفحات 146-162.
10. صدفة محمد محمود. (ماي 2020). إدارة أعمال الأوبئة:مداخل غير تقليدية لتكيف القطاع الخاص مع جائحة كورونا. أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
11. صندوق النقد الدولي. (أفريل 2020). آفاق الاقتصاد العالمي:الإغلاق العام الكبير. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
12. صندوق النقد العربي. (أوت، 2020). تقرير آفاق الاقتصاد العربي. تاريخ الاسترداد 28 أوت، 2020، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2020/AEO_August_2020_v_1.pdf
13. عبدالكريم أحمد قندوز. (جوليلة 2020). دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
14. عيسى حنان ملكاوي. (جوان 2020). جائحة كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030. الأردن: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
15. منظمة الصحة العالمية. (11 مارس، 2020). الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد-19 في 11 مارس 2020. تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر، 2020، من منظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020>
16. منظمة الصحة العالمية. (2020). فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 19 نوفمبر، 2020، من <https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus>
17. BBC News. (2020, january 05). Covid-19 pandemic: Tracking the global coronavirus outbreak. Retrieved january 07, 2020, from BBC News: <https://www.bbc.com/news/world-51235105>
18. Carlsson-Szlezakl, P., Reeves, M., & Swartz, P. (2020, March 03). What Coronavirus Could Mean for the Global Economy. Retrieved from Harvard Business Review: <https://hbr.org/2020/03/what-coronavirus-could-mean-for-the-global-economy>
19. Committee for the Coordination of Statistical Activities. (2020). *How COVID-19 is changing the world:a statistical perspective*. New York: CCSA .
20. Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC). (6 August 2020). The effects of the coronavirus disease (COVID-19) pandemic on international trade and logistics. Santiago: (ECLAC).
21. Franceinfo. (2020, juillet 01). *Coronavirus : le tourisme risque des pertes pouvant atteindre 3 300 milliards de dollars à cause de l'épidémie*. Consulté le 01 novembre 2020, sur Franceinfo:

- https://www.francetvinfo.fr/sante/maladie/coronavirus/coronavis-le-tourisme-risque-des-pertes-pouvant-atteindre-3-300-milliards-de-dollars-a-cause-de-l-epidemie_4029979.html
22. Gruzczynski, L. (2020, juin). Covid-19 et commerce international : turbulences temporaires ou changement de paradigme. *La Revue Européenne du Droit*(numero special), pp. 32-35.
 23. ICAO. (2020). *Effects of Novel Coronavirus (COVID-19) on Civil Aviation:Economic Impact Analysis*. Montréal: ICAO.
 24. INSTITUT PASTEUR. (2020). TOUT SUR SARS-COV-2 / COVID-19. Consulté le 6 juin 2020, sur <https://www.pasteur.fr/fr/centre-medical/fiches-maladies/maladie-covid-19-nouveau-coronavirus>
 25. Jones, L., Palumbo, D., & Brown, D. (2020, june 29). Coronavirus: A visual guide to the economic impact. Récupéré sur BBC: <https://www.bbc.com/news/business-51706225>
 26. OCDE. (2020). *Perspectives économiques de l'OCDE*. Paris: OCDE.
 27. ORGANISATION MONDIALE DU TOURISME. (2020, 27 octobre). *BAISSE DE 70 % DU TOURISME INTERNATIONAL SOUS L'EFFET DES RESTRICTIONS DE VOYAGE DANS LE MONDE ENTIER*. Récupéré sur UNWTO: <https://www.unwto.org/fr/news/baisse-de-70-du-tourisme-international-sous-l-effet-des-restrictions-de-voyage-dans-le-monde-entier>
 28. S.B. Fischer, R. (2020, 09 March). *Explainer: What's the difference between pandemic, epidemic and outbreak?* Retrieved 16 november 2020, from The Conversation: <https://theconversation.com/whats-the-difference-between-pandemic-epidemic-and-outbreak-133048>
 29. The Center For Systems Science And Engineering at Johns Hopkins University. (2020, 07 january). *COVID-19 Dashboard*. Retrieved 07 january 2020, from <https://gisanddata.maps.arcgis.com/apps/opsdashboard/index.html#/bda7594740fd40299423467b48e9ecf6>
 30. UNCTAD. (2020). *Impact of the COVID 19 Pandemic on Trade and Development:TRANSITIONING TO A NEW NORMAL*. GENEVA: UNCTAD.
 31. World Tourism Organization. (2020). *INTERNATIONAL TOURISM AND COVID-19*. Retrieved 19 December 2020, from UNWTO: <https://www.unwto.org/international-tourism-and-covid-19>